

مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢



البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت*
الأحداث التشاركية

المياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي

محصلة الورقات الإطارية للفريق العامل المعني بالمياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي

اقترح الأمين العام الإسهام بمبادرة المياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي (مبادرة ويهاب) في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وتهدف هذه الورقة إلى تركيز العمل في المجالات المواضيعية الرئيسية الخمسة المتمثلة في المياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي، وإعطاء قوة دفع لهذا العمل. وهذه المجالات هي جزء لا يتجزأ من نهج دولي متماسك إزاء تنفيذ التنمية المستدامة، كما أنها من بين المسائل الواردة في مشروع خطة تنفيذ مؤتمر القمة.

وتستجيب مبادرة (ويهاب) جزئياً لقرار الجمعية العامة ١٩٩/٥٥ الذي قامت بموجبه بإنشطة ولاية بالعملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وتقرر بموجب القرار أيضاً أن يركز مؤتمر القمة على المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الجهود لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وأن تركز القرارات العملية المنحى في تلك المجالات على مواجهة التحديات واغتنام الفرص. وشجعت الجمعية العامة للأمم المتحدة أيضاً في قرارها ٢٢٦/٦٥ المتعلق بمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة القيام بمبادرات جديدة تسهم في التنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن ٢١ وغيره من النتائج التي تمخض عنها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية من خلال تعزيز الالتزامات على جميع المستويات، بما في ذلك إعادة تنشيط

* A/CONF.199/1

الالتزامات والشراكات العالمية، فيما بين الحكومات، وبين الحكومات من جهة والمجموعات الرئيسية من جهة أخرى.

وعندما اقترح الأمين العام مبادرة (ويهاب) إسهاما منه في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، سعى في ذلك إلى تحديد تلك المجالات التي يمكن من خلالها تحقيق تأثير على أوسع وأشمل نطاق من أجل القضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوقت ذاته. وترتبط هذه المجالات أيضا ارتباطا قويا بتحقيق هدف التنمية للألفية والمتمثل في تخفيض نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، مما سيوفر إطار عمل مهما للتنفيذ والعمل أثناء متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

وخلال العقد الأخير، قامت مؤتمرات دولية عديدة بمناقشة الخطوات اللازمة للتعجيل في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والاتفاق على تلك الخطوات.

ونوقش موضوع المياه على الصعيد الحكومي الدولي في الدورة السادسة للجنة التنمية المستدامة في عام ١٩٩٨، وتم التوصل إلى توافق في الآراء على نطاق واسع بشأن مسائل رئيسية متصلة بالمياه. وقامت الاجتماعات الدولية الأخيرة المعنية بالمياه (المتدى العالمي الثاني للمياه في لاهاي عام ٢٠٠٠ والمؤتمر الدولي للمياه العذبة في بون عام ٢٠٠١) بدور منتديات مهمة للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين وتمخضت عنها توصيات جديدة بشأن كيفية التصدي للتحديات المتزايدة المتعلقة بالمياه. ورغم أنه لا يوجد هيكل حكومي دولي عالمي شامل للمياه، فإن هناك عملية دينامية للغاية على مستوى الخبراء غير الحكوميين تتمثل في تحسين التفهم والتعاون الدوليين في مجال المياه لأغراض التنمية المستدامة. وتقود هذه الجهود حكومات مختلفة والقطاع الخاص وأعضاء المجتمع المدني، فضلا عن الأعمال التي تقوم بها شتى الكيانات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الإقليمية والحكومية الدولية، وعدة مجموعات منظمة مثل المجلس التعاوني لإمدادات المياه والصرف الصحي، وشركات المياه العالمية، والتحالف الجنساني وتحالف المياه، ومجلس المياه العالمي، وغير ذلك من الهيئات.

وفي مجال الطاقة، نشأ في الآونة الأخيرة توافق حكومي دولي عالمي صريح. وبناء على ولاية الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة لاستعراض وتقييم تنفيذ التزامات ريو في عام ١٩٩٧، كرست لجنة التنمية المستدامة دورتها التاسعة لمسائل الطاقة والنقل والغلاف الجوي. وتشكل نتائج مداولاتها حتى الآن الاتفاق العالمي في مجال الطاقة والتنمية المستدامة. ولكن هناك عددا من الوثائق أو الاتفاقيات الرئيسية التي تحظى بتوافق

الآراء تتضمن توصيات أو أحكاما ذات صلة بجدول أعمال "الطاقة لأغراض التنمية المستدامة".

وكان موضوع الصحة أحد المواضيع الرئيسية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ومؤتمر قمة الألفية، وقد اتفق زعماء العالم في مؤتمر القمة العالمي للألفية على أهداف مرتبطة بزمان محدد لتحقيقها بحلول عام ٢٠١٥. وحددت هذه الاجتماعات الدولية عدة مسائل وتحديات رئيسية، وزادت من تركيزها على ضرورة تحسين الأوضاع الصحية للفقراء والضعفاء. وتناولت مؤتمرات أخرى خلال العقد الماضي أيضا علاقات مهمة بين الصحة والبيئة. وهي تتراوح بين تلك التي تهدف إلى الإلغاء التدريجي للمواد المستنفدة لطبقة الأوزون وتلك التي تتعلق بالنفايات الخطرة والمواد الكيميائية ومبيدات الآفات والملوثات العضوية الثابتة.

وفي مجال الزراعة، تم التوصل إلى عدة اتفاقات ومعاهدات وبروتوكولات تؤثر على الجانب الزراعي، إما من خلال المطالبة بإجراء تخفيض جذري لعدد الفقراء والأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية بحلول عام ٢٠١٥، أو من خلال المطالبة بفتح الأسواق أو بالاتفاق على نظام تجاري دولي أكثر إنصافا في مجال الزراعة؛ أو، أخيرا، لجعل الزراعة أكثر استدامة.

وفيما يتعلق بالتنوع البيولوجي، وضعت سلسلة من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وتتمثل المعاهدة الشاملة الرئيسية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في اتفاقية التنوع البيولوجي التي تضم ١٨٣ طرفا. وهناك معاهدات عالمية أخرى تمثل صكوكا رئيسية أيضا للتعامل مع أبعاد محددة للتنوع البيولوجي. والاتفاقيات الأوثق ارتباطا باتفاقية التنوع البيولوجي هي اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة، واتفاقية بون لحفظ الأنواع المهاجرة، والاتفاقات الإقليمية المتفرعة عنها، واتفاقية التراث العالمي، واتفاقية مكافحة التصحر، واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض. إضافة إلى ذلك، هناك عدد من المعاهدات، والأقاليم، والمجموعات المحددة من الأنواع أو النظم الإيكولوجية المهمة.

وقد تحقق الكثير من هذه الاتفاقات والالتزامات الرئيسية في مجالات المياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي منذ مؤتمر القمة في ريو وخلال عقد التسعينات. ولم يكن سبب عدم إحراز تقدم في القضاء على الفقر ووضع حد لتدهور النظام الإيكولوجي هو عدم وجود اتفاقات ومعاهدات. وعلى غرار عقد التسعينات الذي كان بمثابة عقد للتأمل والتشخيص والبحث عن الحلول، والالتزام بمواجهة التحديات، فإن العقد

الذي سيتلو مؤتمر القمة ينبغي أن يصبح عقداً للتصميم على اتخاذ إجراءات وتنفيذها. وبعد عشر سنوات من مؤتمر ريو، بات العالم يحتاج إلى أطر عمل عملية لاتخاذ إجراءات وتنفيذها - والأهم من ذلك، فإنه يحتاج إلى أن يتحلى بالإرادة السياسية وأن يؤمن ما يكفي من الموارد المالية لتنفيذها. كذلك فإن التركيز على مجالات المياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي يتيح فرصة لإحراز تقدم فيما يتعلق ببعض أكثر الاحتياجات والمشاكل إلحاحاً للفقراء في البلدان النامية. وفيما يلي بعض أبرز المسائل والتحديات الرئيسية في كل من هذه المجالات، فضلاً عن أهم مجالات العمل.

المياه

لا تزال موارد المياه في بلدان كثيرة موارد هشة، وذلك بسبب سوء إدارة الموارد أكثر من شح المياه فعلياً. والتدابير المتخذة لتشجيع الاستخدام المستدام للمياه ليست تدابير مرضية. إذ إن نحو ١,٢ بليون نسمة لا يزالون غير قادرين على الحصول على مياه الشرب المأمونة، و ٢,٤ بليون نسمة لا يحصلون على ما يكفي من خدمات الصرف الصحي. وثمة نحو مليوني طفل يموتون سنوياً من أمراض متصلة بالمياه. وفي بعض أكثر البلدان فقراً، يموت طفل من أصل خمسة أطفال قبل أن يصل إلى سن خمس سنوات بسبب أمراض معدية متصلة بالمياه بصورة رئيسية وناشئة عن عدم توفر ما يكفي من المياه، من ناحية الكمية والنوعية. وفي أي وقت من الأوقات، يشغل نصف أسرة المستشفيات في العالم مرضى يعانون من أمراض منقولة بالمياه. وأدت أمراض الإسهال، الناجمة عن الافتقار إلى ما يكفي من خدمات المياه والصرف الصحي، خلال السنوات العشر الماضية، إلى وفاة عدد من الأطفال يزيد عن جميع عدد الناس الذين قضوا نجبهم من جراء النزاعات المسلحة منذ الحرب العالمية الثانية. لذا فإن توفير مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي إلى أكثر من بليون نسمة خلال العقد المقبل لا يزال يمثل أهم التحديات خطورة التي تواجه البشرية اليوم.

وأخذ تلوث موارد المياه في الازدياد في أماكن كثيرة وأوجه الكفاءة في توزيع المياه واستعمالها منخفضة في كل من شبكات الري والإمداد بالمياه في المناطق الحضرية. وبحلول عام ٢٠٠٥، سيتضاعف عدد السكان في المدن في البلدان النامية عن عددهم اليوم وسيصل إلى ٤ بلايين نسمة. ولسوء الحظ، فإن برامج الصرف الصحي والمياه على الصعيد العالمي ليست مهيأة لمواكبة تحرك السكان وازدياد عددهم. وأخذ إيصال الخدمات بواسطة الشبكات الحالية لإمداد المياه يتدهور بصورة متزايدة. وليس للكثير من البلدات والمدن في البلدان النامية شبكات لتوزيع المياه بالأنايب يعتمد عليها، والإمداد بالمياه معرض للانقطاع، وترتفع معدلات تسرب المياه ولا يعرف مكان التوصيلات.

ويؤثر التنافس المتزايد على المياه على الفقراء أكثر من غيرهم، ولا سيما النساء والفتيات اللائي يمشين مسافات أطول بحثاً عن المياه لتلبية أبسط احتياجات أسرهم المعيشية. وفي أفريقيا، تنفق النساء والفتيات ما مقداره ثلاث ساعات يومياً لجلب المياه، وهذا الصرف للطاقة يزيد عن ثلث استهلاكهن للطعام يومياً. ويتكرر هذا النمط في المدارس: فعندما تكون هناك حاجة للمياه، فإن الفتيات هن اللائي يرسلن لجلبه، فيصرفن بذلك وقتاً إضافياً بعيداً عن دراستهن ولعبهن. وعندما يمرض أفراد الأسرة، ويكون مرضهم على الأغلب ناجماً عن أمراض تتصل بالمياه، فإن الفتيات هن اللائي يبقين في البيت على الأرجح للاعتناء بهم. لذا فإن توفير مياه في مكان أقرب إلى المنازل سيؤدي إلى زيادة كبيرة في الوقت المتاح للأمهات للعناية بأطفالهن والفتيات للدوام في المدارس.

وفي البلدان التي أصيبت بأضرار خطيرة نتيجة جفاف أو تدهور الأراضي أو التصحر أو الفيضانات - وكل هذه الظواهر في ازدياد بسبب تغير المناخ والتنوع وبسبب الأنشطة البشرية أيضاً - فإن الفقراء هم الأكثر تعرضاً للأذى وأول الضحايا في أحيان كثيرة، لأنهم يعتمدون اعتماداً كبيراً على الموارد من الأراضي والمياه لتأمين قوت يومهم. ولا تزال إنتاجية المياه في الزراعة منخفضة، وتعيق الجهود المبذولة لتوليد الدخل وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وأسفر وجود عناصر سامة في المياه - كالفلوريد في الهند والصين، والزرنيخ في المياه الجوفية في بنغلاديش - عن أخطار جدية تهدد الصحة العامة.

وخلال العقد الماضي، ازداد عدد وحجم الكوارث المتصلة بالمياه زيادة كبيرة بسبب تغير المناخ والتنوع وبسبب ازدياد الطلب الناجم عن النمو العشوائي من غير حسن إدارة العرض.

وعندما تقوم الحكومات للتصدي لمسائل المياه وارتباطاتها المعقدة، فإنها أخذت تعتمد بصورة تدريجية مبادئ أطر الإدارة المتكاملة لموارد المياه والتي تتضمن سياسة واستراتيجيات وقوانين إدارة المياه الوطنية؛ وشبكة معلومات؛ وسيناريوهات التوزيع وخطط العمل، إما على الصعيد الوطني أو على صعيد الحوض؛ وآليات تنسيق وتمويل ورصد لتنفيذ الخطط؛ وآليات الحكم لكفالة الشفافية والمساءلة؛ ومنظمة واحدة مسؤولة عن الشيء برمته. وبدون مثل هذا الإطار، ستستمر النزاعات على موارد المياه المحدودة غير المضمونة بين المستعملين في المناطق الريفية والصناعية والحضرية. ولسوء الحظ فإن البلدان تباطأت في تبني مبادئ الإدارة المتكاملة لموارد المياه.

ولا تزال الموارد المالية من أكثر القيود حدة. إذ إن مشاريع البنى التحتية في مجال المياه والصرف الصحي هي عادة مشاريع تحتاج إلى رأس مال كبير. ويرى الكثير من البلدان

النامية أن تدفق المساعدة المالية من البلدان الغنية والمؤسسات المتعددة الأطراف اتسم ببطء أشد مما يفرضه حجم الأزمة.

ولكن رغم بطء التقدم المحرز، فإن إمدادات المياه وصلت خلال السنوات العشر الماضية، إلى نحو ٩٠٠ مليون شخص ووصلت تمديدات الصرف الصحي إلى ٩٨٥ مليون شخص. وفي الكثير من البلدان، بدأ دور الحكومات يتحول من دور مقدم خدمات إلى جهة توفر البيئة التمكينية لإدارة المتكاملة لموارد المياه والجهة المنسقة للكثير من الاستثمارات الضرورية في قطاع المياه. وازداد إدراك المجتمعات المحلية للأدوار التي يمكن أن تقوم بها في الإدارة اللامركزية لموارد المياه. وازداد إدراك القطاعين العام والخاص لضرورة تشكيل أنواع جديدة من الشراكات لمواجهة التحديات المعقدة.

وشغل موضوع المياه أهمية رئيسية في صياغة أهداف التنمية الألفية بسبب دورها في توليد النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين الأوضاع الصحية البيئية وحماية النظم الإيكولوجية. وربما أكثر من أي قطاع آخر، فإن الاستخدام المستدام للمياه، وإمدادات المياه والصرف الصحي، في هذا السياق، كانت تمس جميع المواضيع الرئيسية لجدول أعمال التنمية: أي تخفيف حدة الفقر وقابلية البيئة للاستدامة، والنمو الذي يقوده القطاع الخاص، والتنمية القائمة على المشاركة والحكم الرشيد. وهذا يمثل تحدياً هائلاً.

الفريق العامل المعني بالمياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي يقترح تسعة مجالات للعمل:

- تأمين إمدادات مياه الشرب المأمونة
- زيادة إمدادات مياه الشرب المأمونة
- تحضير خطط العمل المتعلقة بإدارة المياه وتنفيذها
- تحسين إنتاجية المياه في الزراعة
- صون الصحة البشرية
- تعزيز عمليات التخطيط للتأهب لمواجهة الكوارث
- تعبئة الموارد المالية
- تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية
- حماية النظم الإيكولوجية المائية، بما في ذلك نظم المصبات والنظم البحرية

وسيساعد إحراز تقدم في هذه المجالات لا في تحقيق أهداف التنمية المتصلة بالمياه فحسب، بل وسيساعد أيضاً في تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في تخفيف حدة الفقر.

الطاقة

تعد خدمات الطاقة عنصراً أساسياً من عناصر التنمية المستدامة. ويؤثر أسلوب إنتاج هذه الخدمات وتوزيعها واستخدامها على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لأي تنمية يراد تحقيقها. ويرتبط انعدام خدمات الطاقة الحديثة ارتباطاً وثيقاً بالكثير من مؤشرات الفقر، مثل سوء التعليم ونقص الرعاية الصحية والمشاق المفروضة على النساء والأطفال. وتشكل إمدادات الطاقة التي يمكن الاعتماد عليها على الصعيدين المحلي والوطني عنصراً أساسياً من عناصر الاستقرار والنمو في الميدان الاقتصادي، وفرص العمل وتحسين مستويات المعيشة.

ومن الواضح أن الأنماط الحالية لإمداد الطاقة واستهلاكها هي أنماط غير مستدامة. إذ إن الكهرباء لم تصل إلى ثلث العالم تقريباً، وما وصل منها إلى الثلث الآخر يتسم بالضعف. كما أن الاعتماد على مصادر الوقود التقليدية للطهي والتدفئة يمكن أن تكون له آثار خطيرة على البيئة وعلى صحة الناس. علاوة على ذلك، لا تزال هناك فوارق كبيرة في مستويات استهلاك الطاقة داخل البلدان وبين بلد وآخر، علماً بأن أغنى شعوب العالم تستهلك قرابة ٢٥ ضعفاً من حجم الطاقة التي يستهلكها الشخص الواحد بالمقارنة مع الشعوب الأكثر فقراً.

ويلزم إنشاء شبكات لإيصال خدمات الطاقة الحالية لكي تصبح الطاقة أداة من أدوات التنمية المستدامة. لذا فإن تحويل نموذج الإمداد الحالي لكي يركز على إيصال خدمات الطاقة سيتطلب تعديلات أساسية في السياسات العامة بغية تشجيع واعتماد الطاقة المستدامة. ويتيح ازدياد الطلب في البلدان النامية على خدمات الطاقة فرصة تاريخية لتلبية الطلب بوسائل متوافقة مع التنمية المستدامة. فإذا استخدمت الطاقة المتجددة، واتسم استخدامها بالكفاءة فضلاً عن استخدام التكنولوجيات التقليدية النظيفة على نطاق أوسع، مع التركيز على الشبكات اللامركزية، فإنه يمكن جني فوائد لمصلحة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة.

ويمكن أن تكون خدمات الطاقة الحديثة مدخلاً حيوياً لتحسين وضع المرأة في البيت والمجتمع. فالمرأة هي على الأغلب التي تطهو الطعام، لذا فإن أطفالها أكثر عرضة من غيرهم لتلوث الهواء داخل المنزل نتيجة الدخان الذي ينبعث من مواقد الطهي. إضافة إلى ذلك، كلما أصبحت مواد الوقود التقليدية نادرة، تسحب الفتيات عادة من المدرسة لأن جمع

الوقود ونقله يحتاجان إلى وقت أطول. ولهذه الأمور تأثير مدى الحياة على التعليم وحجم الأسرة وسلامة المرأة وفرصها الاقتصادية.

ولم تصل الكهرباء اليوم إلى نحو ١,٧ إلى ٢ بليون إنسان في العالم، ومعظمهم يعيش في المناطق الريفية. وهناك بليونان آخران لا يحصلان إلا على كمية زهيدة للغاية من الكهرباء. ويعتمد ثلث سكان العالم على مواد الوقود التقليدية - كالحطب والروث والمخلفات الزراعية - لتلبية الاحتياجات اليومية من التدفئة والطهي. وسيحتاج تلبية الاحتياجات المتزايدة بسرعة للجيل الحالي وأجيال المستقبل في البلدان النامية استثمارات رأسمالية كبيرة. ويقدر بأن البلدان النامية تحتاج إلى استثمار ما مقداره ٢ إلى ٢,٥ في المائة من إجمالي إنتاجها المحلي خلال العشرين سنة المقبلة لتحقيق الرخاء الاقتصادي.

إن الابتكار التكنولوجي المفضي إلى تطوير واعتماد تكنولوجيات طاقة نظيفة ومتيسرة الثمن لا يجري بسرعة تكفي أو على نطاق يكفي لتلبية الطلب المتزايد في البلدان النامية. وهذا الابتكار ضروري لا يساعد فقط في توفير خدمات الطاقة للناس الذين يحتاجون إليها بل ولوقف وتخفيف حدة الآثار السلبية لاستخدام الطاقة على البيئة. فحرق الوقود الأحفوري يشكل أكبر مصدر من مصادر تلوث الهواء المضر بالصحة، فضلا عن كونه مصدرا رئيسيا من مصادر غاز الدفيئة. وتشكل المواقد التي تحرق الفحم والحطب وغيرهما من مواد الوقود المكونة من الكتلة الحيوية مصدرا مهما آخر من مصادر التلوث بجزئيات في المنازل الريفية. فالدخان المنبعث من موقد الطهي يحتوي على كميات خطيرة من مواد سامة ويمكن أن تؤدي أيضا إلى مشاكل في الجهاز التنفسي. وعلى الصعيد العالمي، فإن أخطر المشاكل البيئية اليوم تتمثل في الزيادة المطردة والطويلة الأجل في تركيز غاز الدفيئة في الغلاف الجوي، الأمر الذي يتسبب في تغييرات في أنماط المناخ.

وركزت لجنة التنمية المستدامة في دورتها التاسعة تركيزا صريحا على الطاقة واعترفت بوضوح بدورها البالغ الأهمية وبارتباطها بأركان الدعم الثلاثة للتنمية المستدامة: الركن الاجتماعي والاقتصادي والبيئي. واستنادا إلى النتائج التي توصلت إليها تلك الدورة، بات من الممكن تحديد التحديات الرئيسية التي تواجه استخدام الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في السنوات المقبلة.

إمكانية الوصول: الوصول إلى خدمات الطاقة المتيسرة الثمن على نطاق واسع هو شرط ضروري لمواجهة تحدي الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في تخفيض نسبة الناس الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وتواجه المناطق الريفية حاليا أعظم تحدٍ للحصول على هذه الخدمات، رغم أن هذه المشكلة، بوجود اتجاه

حاليا نحو التوسع العمراني في البلدان النامية، تزداد حضورا في المجتمعات الفقيرة الأكبر حجما داخل المدن وعلى أطرافها

كفاءة الطاقة: يمكن أن تتاح فرص استخدام الطاقة بكفاءة في جميع الاستخدامات النهائية للطاقة تقريبا، وفي جميع القطاعات والخدمات، ولا تزال هناك طاقات هائلة لم تستثمر. وتركز كفاءة الاستخدام النهائي للطاقة على تحسين المعدات التي توفر الخدمات، مثل التدابير الرامية إلى جعل معدات التدفئة وتكييف الهواء، والأدوات المنزلية والإنارة والمحركات أكثر كفاءة. وبالمقابل، فإن كفاءة استخدام الطاقة من جانب العرض تركز على إدخال تحسينات على الأداء تسفر عن توليد طاقة أكثر كفاءة، وتحسين العمليات الصناعية والتوليد المشترك للطاقة ونظم استخلاص الطاقة. وستساعد التدابير الرامية لتحسين الوصول إلى التكنولوجيا وبناء القدرات والتمويل وتنشيط الأسواق والمسائل المؤسسية على مواجهة التحدي المتمثل في كفاءة استخدام الطاقة.

الطاقة المتجددة: إن تكنولوجيات الطاقة المتجددة تعد بتوفير طاقات هائلة لتلبية الاحتياجات الأساسية ولدعم عملية تخفيف حدة الفقر والتنمية المستدامة. وثمة طائفة من تكنولوجيات الطاقة المتجددة المتوفرة تجاريا والمجربة ميدانيا، بما في ذلك الطاقة الشمسية والهوائية والحرارية وطاقة الكتلة الحيوية، والطاقة المائية، ولكنها لا تستخدم بعد على نطاق واسع في سد النقص في الحصول على خدمات الطاقة. وهناك طرق حديثة تستخدم الكتلة الحيوية لتوفير الوقود والكهرباء لمواجهة احتياجات الريف من الطاقة وهذه الطرق واعدة للغاية وتشكل مجالا خصبا لنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. وللإسراع في إدخال نظم الطاقة المتجددة واعتمادها، فإن هناك مسائل رئيسية تتمثل في زيادة الوصول إلى التكنولوجيات وتخفيض تكاليفها. وسيكون تحسين التعاون الإقليمي والدولي عاملا هاما في تحديد المدخل المناسبة لدعم توسيع استخدام الطاقة المتجددة.

تكنولوجيات الوقود الأحفوري المتقدمة: سيظل الوقود الأحفوري الخيار الرئيسي لتوفير الطاقة في العالم أجمع عندما ينظر إليه من حيث نسبه في مجموع إمدادات الطاقة على النطاق العالمي. ويتمثل التحدي في كيفية استخدامه بكفاءة أكبر وكيفية تخفيض آثاره السلبية على البيئة على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي. وثمة إدراك بأن عملية الانتقال إلى تكنولوجيات الوقود الأحفوري الأنظف والأكثر تطورا شرط لا بد منه لدعم التنمية المستدامة. ولهذا الأمر أهمية بالغة في البلدان النامية، حيث سيؤدي ازدياد الطلب على خدمات الطاقة وازدياد عدد السكان إلى زيادة الطلب زيادة كبيرة على تركيب طاقات جديدة لتوليد الكهرباء وزيادة إمدادات الوقود النظيف. وينبغي أن تركز الجهود على تحسين

كفاءة محطات توليد الطاقة الكهربائية، وزيادة الوصول إلى نظم الطاقة ومواد الوقود المتطورة والبحث والتطوير في هذا المجال.

الطاقة والنقل: يعتبر النقل - وهو القطاع الأكثر استهلاكاً للطاقة - أحد التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية المستدامة. فالنقل يسبب التلوث الذي له آثار سلبية على البيئة على الصُّعد العالمي والإقليمي والمحلي، ويضر بصحة الإنسان. وكثيراً ما يستشهد بالوصول المحدود إلى وسائل النقل كعامل يسهم في الفقر. والتحديات الرئيسية للذان يواجهان قطاعي الطاقة والنقل يتمثلان في اعتماد وقود أنظف على نطاق أوسع، وتحويل وسائل النقل إلى أشكال أنظف وأكثر كفاءة.

الصحة

سوء الصحة يسبب نشوء الفقر واستدامته، مما يخلق حلقة مفرغة تعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يُسهم في الاستخدام غير المستدام للموارد وتدهور البيئة. ولذلك فإن جهود حماية صحة البيئة ينبغي أن ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببرامج حماية صحة الناس. وتبرز العلاقة بين الصحة والبيئة في أوساط الفقراء أكثر من غيرها، إذ إنهم كثيراً ما يعيشون في مستوطنات مزدحمة وغير آمنة، في مناطق ريفية لا تصل إليها الخدمات على نحو كافٍ أو في أحياء فقيرة على أطراف المدن.

وعلى الرغم أن جهوداً متضافرة أدت خلال السنوات الخمسين الأخيرة إلى تحسينات ملموسة في الصحة البشرية - إذ ارتفع متوسط العمر المتوقع ارتفاعاً كبيراً وانخفضت معدلات وفيات الرضع والأطفال - غير أن هذه التحسينات لم تصل إلى جميع مناطق العالم بنفس القدر. ولا يزال مليوناً من أطفال دون سن الخامسة يموتون سنوياً من جراء أمراض يمكن الوقاية منها بسهولة بواسطة اللقاحات المتاحة حالياً. وفي البلدان النامية يموت ٢٨ ٠٠٠ طفل صغير في كل يوم. والإصابات التنفسية الحادة على رأس قائمة الأسباب المؤدية إلى موت الأطفال الصغار اليوم، إذ تسبب في زهاء مليوني وفاة. ويقتل الالتهاب الرئوي، وهو أشد هذه الأمراض فتكاً، عدداً من الأطفال أكبر مما يقتله أي مرض معدٍ آخر. وتأتي أمراض الإسهال في المرتبة الثانية من بين أسباب موت الأطفال، إذ تؤدي بحياة حوالي مليون ونصف من صغار الأطفال في كل عام.

وقد تم التحقق من الأسباب الرئيسية للوفيات الممكن تفاديها في البلدان المنخفضة الدخل: وتشمل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا، والسل، وأمراض الأطفال المعدية، والأمراض النفسية والظروف الملازمة للولادة، ونقص المغذيات الدقيقة، والأمراض الناجمة عن التدخين. ولا شك في أن التحسينات في هذه المجالات فقط سوف تؤدي إلى

ارتفاع الدخل، وزيادة النمو الاقتصادي، وانخفاض النمو السكاني - وهي جميعا عوامل تُسهم في التنمية المستدامة.

وتسبب الأمراض المعدية والطفيلية حوالي ٢٥ في المائة من مجموع الوفيات، كما أنهما من ضمن أكبر الأمراض الفتاكة بالأطفال والشبان البالغين، بمن فيهم كثير من مُعيلي الأسر وآباء الأطفال أو أمهاتهم. وتمس هذه الأمراض، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالظروف البيئية وبال فقر، حياة الفقراء بصورة غير متناسبة، وتهدد الصحة والتنمية الاقتصادية بشكل خطير.

كما أن التفشي السريع للأمراض غير المعدية يهدد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يهدد حياة وصحة ملايين السكان. وتقترب هذه الأمراض في الغالب بأنماط الحياة والاستهلاك غير الصحية (نظم التغذية غير الصحية، الخمول الجسدي وتعاطي التبغ والكحول) كما تقترب برداء نوعية البيئة، مما يُحمل البلدان عبئا إضافيا من الأمراض التي يتعين التصدي لها - وهو عبء ليس في ميزانيتها الوطنية ما لا يكفي لتحمله ولا تقوى عليه قطاعها الصحية الضعيفة. وإذا استمر تزايد تعاطي التبغ دون وازع، فإن عدد الوفيات الناجمة عنه سوف يرتفع إلى ثلاثة أضعاف تقريبا - من ٤ ملايين سنويا إلى ١٠ ملايين في غضون ٣٠ عاما. ويحدث أكثر من ٧٠ في المائة من هذه الوفيات في البلدان النامية، كما تزداد نسبتها بين النساء.

وترتبط الصحة علاقات وثيقة بالمصادر الأخرى لنشاط الفريق العامل المعني بالمياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي. وتُسهم الأمراض المنقولة بالماء إسهاما كبيرا في الاعتلال والوفيات عالميا. وتحدث هذه الأمراض في البلدان على اختلاف مستويات نموها، وفي جميع المناطق، ويتحمل الأطفال العبء الأكبر، خاصة في البلدان النامية. وفيما يتعلق بالعلاقات مع الطاقة، فإن النتائج البيئية لأنماط الحالية لتوليد الطاقة واستخدامها تستأثر بقسط كبير من الآثار الصحية لاستخدام الطاقة، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى تدهور نوعية الهواء. وتوجد كذلك صلات وثيقة بين الزراعة والصحة: فصحة السكان تعتمد على ممارسة زراعة منتجة ومستدامة، وتحتاج الزراعة، لكي تستمر في الإنتاج، إلى قوة عاملة تنعم بالصحة. ويشكل نقص التغذية، بمعنى عدم كفاية السرعات الحرارية، أحد أهم أسباب سوء التغذية، ويتسبب في كثير من الأحيان في الوفاة المبكرة.

ويشكل الفقر سببا رئيسيا من أسباب نقص التغذية وسوء الصحة؛ ويُسهم في انتشار الأمراض وتدهور البيئة، ويُضر بفعالية النظم الصحية، ويعوق الجهود الهادفة إلى إبطاء النمو السكاني. وتضر عوامل أخرى، مثل النمو السريع وغير المنظم للمدن والصناعة، بنوعية

البيئة المادية والاجتماعية، وقد فاقت قدرة الهياكل الصحية الأساسية على الاستجابة لاحتياجات السكان.

وبوسع التكنولوجيا الجديدة تغيير النظم الصحية وتحسين الصحة. ويمكن أن تؤدي إقامة شراكات أمتن لأغراض تحسين الصحة بين القطاعين الخاص والعام والمجتمع المدني إلى تعزيز العمل المشترك لدعم تحسين الصحة. بيد أن عددا من العوامل عرقلت التقدم في هذا المجال إلى اليوم، منها نقص الالتزام السياسي، والموارد البشرية غير الكافية، وضعف النظم الصحية، وصعوبة إنحاز العمل المشترك بين القطاعات من أجل الصحة، ونقص التمويل، ونقص الاستثمار في البحث والتطوير فيما يتعلق بأمراض المنطقة الإدارية.

وقد نجحت بعض البلدان في معالجة هدف تحسين الصحة للجميع. ويوجد عدد من العناصر المشتركة بين تلك البلدان التي لديها استراتيجيات وتدابير سياسية ناجحة:

- التركيز على الأمراض، والأوضاع الصحية وعوامل التعرض للخطر، سواء الحالية أو المستقبلية، التي تهدد التنمية المستدامة.
- التركيز على المحددات الأوسع نطاقا للصحة والمرض.
- التركيز على حسن الإدارة ونظم الصحة المستدامة.
- إقامة شراكات مع القطاعات المعنية بالصحة وغير المعنية بها.

وقد تبين عند أول تحليل من نوعه للنظم الصحية، الذي أجرته منظمة الصحة العالمية، أن الأداء يعتمد على أربعة عوامل حيوية: تقديم الخدمات، وخلق الموارد، والتمويل، والإشراف. وقد تبين أن العوامل التالية عوامل جوهرية في تحسين النظم الصحية: توفير الرعاية الصحية الجيدة طوال حياة الشخص؛ الوقاية من الأمراض واحتواؤها وحماية الصحة؛ التشجيع على وضع الضوابط والتشريعات التي تدعم النظم الصحية؛ إنشاء نظم للمعلومات الصحية وضمان المراقبة النشطة؛ التشجيع على استخدام الابتكار في العلوم والتكنولوجيا المتعلقة بالصحة؛ بناء الموارد البشرية المتعلقة بالصحة والمحافظة عليها؛ وتأمين ما يكفي من المال.

ويوصي الفريق العامل المعني بالمياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي بخمسة مجالات عمل تتعلق بالصحة والبيئة:

- تخفيف حدة الفقر وسوء التغذية باستخدام الأهداف الإنمائية المحددة الأجل للألفية
- تحسين الوصول إلى خدمات صحية قليلة الكلفة وفعالة، وتخفيض معدل وفيات الرضع والأطفال والأمهات أثناء النفاس باستخدام الأهداف الإنمائية المحددة الأجل للألفية

- التحكم في الأمراض الكبرى والقضاء عليها باستخدام الأهداف الإنمائية المحددة الأجل للألفية
- تحسين التخطيط للصحة والتنمية المستدامة
- معالجة الصلات بين الصحة والبيئة
- تحسين القدرات على مواجهة المخاطر والاستعداد للكوارث فيما يتعلق بالصحة

الزراعة

تلعب الزراعة دورا بالغ الأهمية في التنمية المستدامة وفي القضاء على الجوع والفقر. ويعيش حوالي ٧٠ في المائة من الفقراء والجماعين في البلدان النامية في المناطق الريفية، ويعتمدون بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الزراعة لكسب أرزاقهم. ويمكن لنمو الإنتاج الزراعي أن يحدث انخفاضا سريعا ودائما في الجوع والفقر، إذ إن إيرادات المزارع تزداد عندما ترتفع الإنتاجية. وخلال السنوات الثلاثين الماضية، أدى ارتفاع الإنتاجية الزراعية الناجم عن نجاح البحث والتطوير في الميدان الزراعي إلى زيادة إنتاج الغذاء في البلدان النامية بمقدار ثلاثة أضعاف، وفاق نسبة النمو السكاني. وخلال نفس المدة، انخفضت نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية من ٣٥ إلى ١٧ في المائة، وانخفض عدد الفقراء.

وقد تحققت هذه النتائج على الرغم من تقلص كمية الأراضي والمياه المتاحة لكل شخص، ولكنها كثيرا ما أدت إلى استنفاد قاعدة الموارد الطبيعية أو تدهورها، مما كان يخلق تكاليف لم يُدرِكها الناس إلا في الآونة الأخيرة. ونتيجة لذلك فإن الزيادات في الإنتاج الغذائي وغيره من أنواع الإنتاج الزراعي ينبغي في المستقبل أن تتأتى بصورة أساسية من استخدام مكثف بشكل مستدام وأكثر فعالية لهذه الموارد المحدودة، وخاصة المياه.

ولكن هناك معوقات شديدة تحول دون استخدام النمو والتكثيف الزراعي وسيلة للحد بصورة مستدامة من الجوع والفقر، ومن هذه المعوقات ما يلي:

- عائق الموارد الطبيعية: تقلصت مساحة الأرض الزراعية المتاحة لكل شخص في البلدان النامية من ٠,٣٢ هكتار في الفترة ١٩٦١-١٩٦٣ إلى ٠,٢١ هكتار خلال ١٩٩٧-١٩٩٩، ويُتوقع أن تنخفض إلى ٠,١٦ بحلول عام ٢٠٣٠. وفي نفس الوقت، تسهم عدة عمليات في تدهور نوعية موارد الأرض. وتآكل التربة مسؤول عن حوالي ٤٠ في المائة من تدهور الأراضي في العالم، بينما تضرر ما مقداره ٢٠ إلى ٣٠ في المائة من الأراضي المروية في البلدان النامية بسبب التشبع بالماء أو الملوحة. ويدفع الفقر المدقع أو الجوع الناس إلى أراض هامشية ونظم إيكولوجية

أكثر هشاشة تنسم بضغط الجفاف وقلة خصوبة الأرض. وتباطأ خلال التسعينات نمو المردود، الذي ساهم بأكثر من ٧٠ في المائة من زيادة إنتاج المحاصيل خلال العقود الأربعة الأخيرة ، وتزايد الإجهاد البيئي.

- سوء حال البنى التحتية في الأرياف: تواجه المناطق الريفية في أغلب البلدان النامية تدهور البنى التحتية الريفية ومستويات غير كافية من الخدمات، مما يقلل من قدرة المنتجين الريفيين على التنافس خارج الأسواق المحلية، ويجد من قدرتهم على الوصول إلى المعلومات الآنية عن السوق. والمناطق الريفية تعوزها الطرق والجسور ونظم الري الصغيرة الحجم ومرافق التخزين بعد الحصاد ومرافق المعالجة والتسويق والمستوصفات الصحية ومرافق الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية.
- سوء تسيير الأسواق المالية الريفية: تحتاج الأسر المعيشية الريفية في البلدان النامية إلى نظام مالي ريفي متكامل، يسمح لصغار المدخرين بالادخار بيسر وبكلفة منخفضة، ويوفر التأمين والائتمانات. وللأسف فإن هذه الاحتياجات قلما تُسد. ونتيجة لذلك، يواجه الفقراء صعوبة في التعامل مع المخاطر بمختلف أنواعها، ولا يستطيعون شراء مواد مهمة مثل الأسمدة، والمواد الكيميائية والآلات الزراعية أو تأجير أيدٍ عاملة إضافية، حتى عندما يكون ذلك مربحاً.
- سوء حالة نظم اكتساب المعارف ونشرها: تعاني البحوث المتعلقة بتكنولوجيا وأساليب الإنتاج التي تم الفقراء من نقص شديد في التمويل. ويشمل ذلك تطوير معظم أشكال التكنولوجيا المواتية للفقراء، ومعظم النهج المتعلقة بتنمية المزارع التي لا تعتمد على زيادة شراء المواد المستخدمة - مثل الإدارة المتكاملة للآفات والتدابير الرامية إلى زيادة محتوى التربة من المواد العضوية، لتحسين فعالية استخدام الأسمدة (عن طريق التثبيت البيولوجي للنيتروجين مثلاً)، أو تلك التي تعتمد على الاستخدام المستدام للموارد الجينية.
- السوق والعمولة: تشكل الأسواق حواجز كبيرة على نمو الزراعة، وتضفي جاذبية على المحاصيل النقدية، وتسمح بالتخصص والتنوع الذي يشمل منتجات جديدة. غير أنه في كثير من البلدان النامية تحول عقبات محلية ودولية في نفس الوقت دون الوصول إلى الأسواق، منها عدم كفاية البنى التحتية، والحواجز الصحية والمتعلقة بصحة النباتات، وعدم استقرار فرص السوق بسبب تقلب الإنتاج، وصغر الأسواق نسبياً، وعدم توفر آخِر المعلومات عن الأسواق والافتقار إلى المهارات التجارية،

وتقلب بيئة السياسيات، وسرعة تغير النظم التجارية، وفي كثير من الأحيان عدم التمكن من الوصول إلى السوق وصولاً تاماً.

- عدم اكتمال عملية إصلاح السياسات والمؤسسات: قيام المؤسسات والسياسات المناسبة شرط ضروري لنمو الإنتاجية الزراعية. فهي تخلق البيئة التمكينية التي توجه فيها الأسواق مجموعة من العوامل تشمل الأراضي والمياه والموارد الجينية الحيوانية والنباتية - مع التكنولوجيا المناسبة، ورؤوس الأموال، والعمالة، والبني التحتية، على نحو يسفر عن النمو.

وبالنظر إلى التحديات المذكورة أعلاه، يوصي الفريق العامل (فريق ويهاب) بمجالات عمل أربعة فيما يتعلق بالزراعة:

- زيادة الإنتاجية الزراعية، والعمل على إدامة قاعدة الموارد الطبيعية أو تحسينها، وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مما يسهم في جهود القضاء على الفقر وضمان الاستدامة البيئية
- التشجيع على اكتساب المعارف ونقل البحوث، والإرشاد، والتعليم والاتصالات
- إقامة شراكات ابتكارية بين القطاعين العام والخاص للبحث على ممارسة الزراعة المستدامة وحفظ الموارد الطبيعية
- وضع سياسات تمكينية وإدخال الإصلاحات المؤسسية والأطر التنظيمية الملازمة لها، بما فيها البني التحتية والوصول إلى الأسواق ورؤوس الأموال والخدمات المالية

وقد عانى الدعم المقدم للقطاع الزراعي في السنوات الأخيرة من مجموعة من العوامل منها تضاؤل الاهتمام العام، وانخفاض الاستثمارات، والميل الشديد نحو تفضيل المناطق الحضرية، وسوء الأداء، والمؤسسات الضعيفة وغير المناسبة. وقد شهدت الثمانينات والتسعينات انخفاضاً حاداً في التمويل المخصص لهذا المجال، بينما حوّل المانحون مواردهم إلى قطاعات أخرى، وحولت حكومات البلدان النامية اهتمامها إلى مجالات أخرى. ولحسن الحظ فقد تجدد التركيز على ضرورات التنمية الريفية ذات القاعدة العريضة. ومن المأمول أن يؤذن ذلك بالاتجاه نحو إعطاء الزراعة مكانة مرموقة على جدول أعمال البلدان النامية.

التنوع البيولوجي

يطلق اسم التنوع البيولوجي على أشكال الحياة المتنوعة على الأرض، من جينات وأنواع ونظم إيكولوجية. وما زالت القيمة الهائلة لهذا المصدر الهائل لم تحصل على

ما تستحقه من اعتراف. فمثلا يشكل التنوع الجيني أساسا لتطور أنواع المحاصيل الغذائية المزروعة والسلالات الحيوانية. كما أنه يساعد الأنواع البرية على التكيف مع الظروف البيئية المتغيرة. ويؤدي فقدان التنوع البيولوجي إلى نقصان خطير في المنافع (مثل الغذاء والأدوية و مواد البناء) والخدمات (مثل المياه النقية ودورة المغذيات) التي يستطيع النظام الإيكولوجي للأرض توفيرها، والتي تجعل الرفاه الاقتصادي وبقاء الإنسان ممكنين. وباختصار فإن التنوع البيولوجي هو أساس التنمية المستدامة بعينه. ويستند ما يقدر بـ ٤٠ في المائة من الاقتصاد العالمي إلى المنتجات والعمليات البيولوجية. ومن بين الـ ١,٢ بليون نسمة الذين يعيشون في فقر مدقع، يعيش حوالي ٩٠٠ مليون منهم في مناطق ريفية؛ وهم بالتالي يعتمدون على التنوع البيولوجي إلى حد كبير لكسب أرزاقهم ويتأثرون إلى أقصى الحدود بفقدان التنوع البيولوجي وتلوث المياه وتدهور الأراضي.

وتملك البشرية معارف قليلة جدا عن التنوع البيولوجي في العالم، حيث وُصف أقل من مليونين من الأنواع وصفا دقيقا، من أصل ما يُقدر بـ ١٠ أو ١٥ مليون نوع (وربما أكثر من ذلك بكثير). ولا يزال دور الأنواع الموصوفة في سير النظام الإيكولوجي والخدمات التي تعتمد عليها المجتمعات مجهولا جهلا شبه تام. وعلى الرغم من أن اتخاذ الإجراءات لوقف الخسارة، ينبغي ألا ينتظر جمع معارف شاملة عن التنوع البيولوجي، إلا أن النقص الحاد في المعارف في الوقت الحاضر يشكل عائقا خطيرا أمام الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

ويشكل إجمالي فقدان الأنواع بسبب الانقراض مصدر قلق حقيقيا. وقد قُدِّر بأن معدلات الانقراض الحالية للثدييات والطيور قد تبلغ ١٠٠ ضعف أو أكثر المعدل المتوقع في غياب الأنشطة البشرية. وليس من قبيل الصدفة أن معدلات الانقراض هذه تماثل معدلات انقراض اللغات أو غيرها من أشكال التنوع الثقافي.

غير أن التلاشي التدريجي للتنوع البيولوجي في العالم، وفقدان مجموعات الأحياء المحلية وتشتت الأنواع الموجودة كثيرا ما تتسم بأهمية أكبر بكثير. ومن شأن اختفاء هذه العناصر من التنوع البيولوجي أن يؤثر تأثيرا مباشرا على مصادر رزق السكان، وعلى الأخص الفقراء من سكان الأرياف في العالم والمحرومين. ويسهم فقدان مجموعات الأنواع المحلية، بالإضافة إلى التغيير المادي المباشر، للأراضي أكثر من غيره في تدهور النظام الإيكولوجي.

وترجع الأسباب الرئيسية للفقدان إلى عدد من السمات الاقتصادية والسياسية والثقافية والتاريخية الجوهرية للمجتمع. والقوى الدافعة كثيرة ومتداخلة، ورغم أن أغلبها يعتمد اعتمادا كبيرا على القرارات والأنشطة الدولية، فإن النهج المؤدية إلى معالجتها خاص

بالبلدان والسياقات المحلية، ولذلك فإنها تختلف من مكان لآخر. ويمكن أن تكون الأسباب محلية أو وطنية أو إقليمية أو عالمية، وأن تتجسد آثارها من خلال الإجراءات الاقتصادية أو السياسية. وتشمل هذه الأسباب ما يلي:

- العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الشاملة
- أوجه الضعف المؤسسي والاجتماعي
- التدابير المتعلقة بسياسة السوق والسياسة الاقتصادية
- انعدام المعارف

وعلى الرغم مما حققه المجتمع العالمي من نتائج هامة في تحديد أهداف ومبادئ وأولويات عامة للحفاظ على التنوع البيولوجي، فإن النتائج الميدانية ليست مشجعة كثيرا حتى الآن. وقد وُضع العديد من المعاهدات الدولية والصكوك القانونية الوطنية، إلا أن مجموعة من العوائق تحول دون التنفيذ الفعال لهذه المعاهدات والقوانين والنظم. وفي الغالب لا يمكن إلقاء اللوم على عامل واحد، بل هنالك مجموعة معقدة من الأسباب المتداخلة التي كثيرا ما تتطلب ردا متعدد الجوانب ومختصا بكل موقع على حدة، ويبدو أن الحلول الموثوقة والقابلة للتكرار نادرة.

ويُحتمل أن تكون القوة الدافعة الأساسية هي نمط من الإنتاج والاستهلاك المسرف غير القابل للاستدامة للسلع والخدمات تمارسه فئة صغيرة نسبيا من الأسرة البشرية. وإضافة إلى ذلك، فإن تكاثر عدد السكان يُثقل على قدرة الأرض على سد احتياجات البشر. وكثيرا ما تتعارض كمية الأراضي والمياه وغيرها من المصادر المطلوبة لزيادة إنتاج الغذاء مع المصالح التقليدية المهمة بحفظ الموارد. وفي العادة لا يجني أولئك الأكثر تضررا من تدهور بيئتهم فوائد من مشاريع التنمية الكبيرة أو من إنشاء المناطق المحمية التقليدية.

ويبين هذا الأمر الحاجة إلى إدماج الاهتمامات والقيم المتعلقة بالتنوع البيولوجي في الاستراتيجيات والخطط الشاملة للتنمية المستدامة، والحاجة إلى اتباع نهج في إدارة التنوع البيولوجي يراعي السياق الاجتماعي. وينبغي أن يُشرك السكان في ذلك. ومن بين الـ ١,٢ بليون نسمة الذين يعيشون في فقر مدقع، يعيش حوالي ٩٠٠ مليون منهم في المناطق الريفية ويعتمد بقاؤهم إلى حد كبير على التنوع البيولوجي وعلى سلامة عمل النظم الإيكولوجية. وغالبا ما تتطلب مكافحة الفقر في هذه المناطق إيجاد فرص عمل جديدة تستند إلى التنوع البيولوجي.

ويؤكد فريق (ويهاب) على مجالي عمل اثنين، واستنادا إلى الأهداف الإنمائية للألفية في كل من هذين المجالين، يقترح الفريق عددا من الإجراءات، التي لها أطر زمنية مقترحة وأهداف إرشادية تتعلق بالهدف العام الذي يتمثل في اتخاذ تدابير لوقف فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠١٠، على النحو المنصوص عليه في إعلان لاهاي الوزاري الذي أقره الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي.

- إدماج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلدان وبرامجها، على نحو ما دعا إليه الهدف الإنمائي ٧ للألفية. وبالنسبة للتنوع البيولوجي يعني ذلك إدماج التنوع البيولوجي، بوصفه القاعدة الحية للتنمية المستدامة، في برامج التنمية وخطط القطاع الاقتصادي واستراتيجياته ومسؤولياته.
- الحد من فقدان الموارد البيئية، على نحو ما دعا إليه الهدف الإنمائي ٧ للألفية. وبالنسبة للتنوع البيولوجي، يعني ذلك وقف فقدان التنوع البيولوجي، وتحديد في المناطق المتدهورة، إن كان ذلك ممكنا، على نحو ما دعا إليه مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي.

وتعالج الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها الوكالات المتخصصة ومجموعة البنك الدولي، هذه التحديات التي ينطوي عليها كل مجال من مجالات (ويهاب)، انطلاقا من وجهات نظر مختلفة، ولكن بهدف مشترك يتمثل في تحسين نوعية حياة بلايين الناس في العالم، مع المحافظة على البيئة. ونظرا إلى الطابع المتعدد الأبعاد لمجالات (ويهاب)، فإن منظومة الأمم المتحدة توفر من خلال الأعمال التي تقوم بها وكالاتها المتعددة إمكانية اتباع نهج شمولي متعدد التخصصات - تضيف فيه كل وكالة إلى الجهد المشترك مدخلها القطاعي، ومجموعة معارفها التخصصية وخبرائها ومهاراتها.

وتحت مظلة الرؤية المتكاملة لإعلان الألفية، ومن خلال سلسلة من أدوات التنسيق - التقييم القطري المشترك للأمم المتحدة، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وورقات استراتيجية الحد من الفقر وغيرها من الأدوات - تضمن منظومة الأمم المتحدة أن يكون عملها كله أكبر من مجموع أجزائه.

ويشكل المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة فرصة فريدة للمجتمع الدولي لتقديم إسهامات ونهج تسمح بترجمة توصيات المعاهدات والاتفاقيات والمؤتمرات والاجتماعات الدولية، إلى ممارسة عملية.